بسم الله الرحمن الرحيم

وساطة
ASATA

شركة كي آي سي للوساطة المالية
ش.م.ك مقفلة

التقرير السنوي

2013

صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ جابر المبارك الصباح

رئيس مجلس الوزراء

السيد / فواز سليمان الأحمد

السيد / عماد أحمد تيفوني

السيد / حمد نادر العيسى

السيد / عادل محمد بهبهاني

السيد / صالح علي الرومي

السيد / عبد اللّه عادل الشرهان

السيد / خالد يوسف المفرج

السيد / فواز سليمان الأحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أما بعد،،،

أخواتي وإخواني الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

أرحب بكم أجمل ترحيب في هذا اللقاء الذي اعتدنا أن نجتمع به كل عام لأتشرف فيه بالحديث إليكم بالنيابة عن مجلس الإدارة وبالأصالة عن نفسي لنطلعكم على ملخص العام المنصرم وما تحقق من إنجازات وخطوات جادة في سبيل تطوير عمل شركتكم وشركتنا، معتمدين بعد الله سبحانه وتعالى على ثقتكم ودعمكم، آملاً بأن يكون انعكاس الوضع السياسي الذي اتسم بنوع ما من الاستقرار عام 2013 حافزاً مستقبلياً نبني عليه ونستثمر فيه خبراتنا الطويلة في مجال الأعمال والوساطة المالية.

الأخوات والإخوة الكرام:

لا يغيب عن بال أي اقتصادي بأن استقرار الوضع السياسي ينعكس بشكل مباشر وسريع على الحركة الاقتصادية في أي بلد من البلدان، ومن هنا نرى بأن حالة التهدئة السياسية التي شهدتها الكويت بعد انتخابات مجلس الأمة الأخير أدت إلى نوع مقبول من الاستقرار الاقتصادي ولو كان ذلك بنسبة صغيرة جدا, فقد شهدت العلاقة بين السلطتين شيئاً من التعاون الذي طالما انتظره المواطن الكويتي العادي قبل الشركات ودور الأعمال، على الرغم من عدم الوصول إلى القرارات والقوانين الاقتصادية المطلوبة بشكل حقيقي للتنمية الاقتصادية.

الأخوات والإخوة الكرام

على المستوى الإقليمي والدولي فإن تراجع المخاوف السياسية في الشرق الأوسط ساهم في دعم أسواق المنطقة ومنها سوق الكويت الذي أنهى العام 2013 بتحقيق بعض المكاسب على مستوى مؤشراته الثلاثة نتيجة للزخم الذي شهده السوق في النصف الاول من العام، حيث حقق المؤشر السعري مستوى 7549.5 نقطة، مقارنة مع إقفال 2012 الذي كان عند مستوى 5946.7 نقطة.

وشهد المؤشر الوزني ارتفاعا هو الآخر على وقع عمليات نشاط شهدتها بعض الاسهم على فترات متفاوتة خلال 2013 المنصرم، حيث بلغت مكاسب المؤشر 35.3 نقطة بنسبة ارتفاع 7.8 % حيث أقفل عند مستوى 452.8 نقطة وكان قد أنهى العام 2012 عند مستوى 417.5 نقطة.

الأخوات والإخوة الحضور الكريم

يطيب لي اليوم أيضاً بالنيابة عن مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية وبالأصالة عن نفسي أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة عن العام المالي المنتهي في 2013/12/31 آملين من المولى عز وجل أن يكون العام 2014 منعطفا نحو الأداء الجيد في سوق الكويت للأوراق المالية بعدما عصفت الأزمات بشركات الوساطة المالية على المستوى العالمي خاصة وأن هذه الشركات تعتبر بطبيعة عملها كيانات قائمة على مدى نشاط الاستثمار وحركته بغض النظر عن قوة الاقتصاد أو ضعفه.

أخواتي وإخواني:

اسمحوا لي أن أستعرض معكم اليوم ما تم القيام به خلال العام الماضي:

تطوير قاعدة البيانات الرئيسية (Oracle) للشركة حيث تم تغيير نظام التشغيل من windows إلى Linux مما أضفى ميزات أعلى في الأداء والسرعة.

تم توقيع عقد istock لإطلاق خدمة التداول من خلال أجهزة الهاتف الذكية.

تم استيفاء متطلبات هيئة أسواق المال واستلام ترخيص مزاولة المهنة من الهيئة.

العمل على استيفاء طلبات التوافق مع نظام الحوكمة التي حددت هيئة أسواق المال نهاية العام 2014 مهلة نهائية لانجازها.

تطوير الخدمات الالكترونية التي تقدمها الشركة لعملائها من خلال برنامج التداول الالكتروني.

الحضور الكريم

إن أداء أي شركة وساطة مالية يتأثر بانخفاض قيم التداول وارتفاعها سلباً وإيجاباً، ومن هذا المنطلق يمكن بأن نقول بأن التحسن المتواضع للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية انعكس بشكل متواضع أيضاً على شركات الوساطة ونحن في شركة كي آي سي للوساطة المالية اعتدنا على مبدأ الشفافية في التعامل مع المساهمين وانطلاقا من هذه الاستراتيجية فإننا نقدم لكم الآن بياناً بما تحقق على مستوى النتائج المالية للشركة للعام المالي المنتهي في 2013/12/31 على النحو التالي:

فيما يتعلق بنتائجنا المالية فقد حققت الشركة صافي أرباح 46,534 دينار كويتي خلال العام 2013 بياناتها كالتالي :-

التفاصيل	2013 دينار كويتي	2012 دينار كويتي	الارتفاع / الانخفاض	نسبة الارتفاع / الانخفاض
الإيرادات	836,583	423,512	413,071	% ↑ 97.530
المصاريف	790,049	661,187	128,862	% ↑ 19.490
صافي أرباح / خسارة السنة	46,534	(237,675)	284,209	% ↑ 119.580

حيث أن نسبة الإيرادات من رأس المال لسنة 2013 : 4.180 %.

ونسبة المصاريف من رأس المال لسنة 2013 : 3.950 % .

علماً بأن خلال سنة 2013 تم توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن سنة 2012 بمبلغ 11,500 د.ك

هذا ويتعهد مجلس الإدارة للسادة المساهمين بسلامة ونزاهة كافة البيانات والتقارير المقدمة للجمعية العمومية وذات الصلة بنشاط الشركة .

وأخيرا لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للإخوة المساهمين على الثقة التي يولونا إياها ونعدهم بأننا سنبذل كل جهد ممكن للارتقاء بأداء الشركة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

فواز سليمان الأحمد

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين، شركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك (مقفلة) دولة الكويت

تقرير عن البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك (مقفلة) («الشركة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة به للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفصيلية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن ادارة الشركة هي المسئولة عن الاعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الاخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مراقب الحسابات، وتتضمن تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل من قبل الشركة للبيانات المالية، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للشركة. يشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المهمة التي أجرتها إدارة الشركة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي تدقيق.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2013 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يخص البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. كذلك فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته واللائحة التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة ، وتعديلاتهما، وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية، ولم يرد لعلمنا أية مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته واللائحة التنفيذية، أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاتهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

كذلك من خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية.

قيس محمد النصف
مراقب حسابات مرخص رقم 38 فئة «أ»
من BDO النصف وشركاه

الكويت في: 12 مارس 2014

	إيضاحات	2013 دينار كويتي	2012 دينار كويتي
موجودات			
موجودات غير متداولة			
أصل غير ملموس	4	15,000,000	15,000,000
مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة	5	398,693	392,705
ممتلكات ومعدات	6	34,046	22,975
برامج كمبيوتر	7	49,460	83,489
استثمارات متاحة للبيع	8	532,194	572,951
		16,014,393	16,072,120
موجودات متداولة			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	9	247,816	282,603
ودائع لأجل	10	407,161	204,314
نقد ونقد معادل	11	163,885	117,171
		818,862	604,088
إجمالي الموجودات		16,833,255	16,676,208
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	12	20,000,000	20,000,000
علاوة إصدار	13	750,000	750,000
احتياطي إجباري	14	376,974	376,974
احتياطي اختياري	15	376,974	376,974
احتياطي التغير في القيمة العادلة		105,563	73,434
خسائر مرحلة		(5,103,018)	(5,149,552)
		16,506,493	16,427,830
مطلوبات			
مطلوبات غير متداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		159,737	125,891
مطلوبات متداولة			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	16	167,025	122,487
إجمالي المطلوبات		326,762	248,378
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		16,833,255	16,676,208

إن الايضاحات على الصفحات من 23 إلى 34 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

فواز سليمان الأحمد
رئيس مجلس الإدارة

فيصل الحجي
المدير العام

	إيضاح	2013 دينار كويتي	2012 دينار كويتي
الإيرادات			
صافي إيرادات عمولات تداول		776,923	544,249
أنخفاض في قيمة إستثمارات متاحة للبيع		–	(167,876)
ربح محقق من بيع استثمارات متاحة للبيع		10,115	18,822
إيرادات ودائع		3,841	6,958
توزيعات أرباح نقدية	17	41,478	18,631
ايرادات أخرى		4,226	2,728
		836,583	423,512
المصاريف والاعباء الأخرى			
مصاريف عمومية وادارية	18	(727,961)	(603,871)
استهلاك وإطفاء		(49,963)	(57,316)
		(777,924)	(661,187)
ربح / (خسارة) السنة قبل حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة		58,659	(237,675)
زكاة		(625)	–
مكافأة أعضاء مجلس الادارة		(11,500)	–
صافي ربح / (خسارة) السنة		46,534	(237,675)

إن الايضاحات على الصفحات من 23 إلى 34 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
ربح / (خسارة) السنة	46,534	(237,675)
دخل / (خسارة) شاملة آخرى		
بنود يمكن اعادة تصنيفها لاحقا ضمن بيان الدخل:		
أرباح من إعادة تقييم حصة في نظام ضمان عمليات الوساطة	5,988	12,510
ربح غير محقق من استثمارات متاحة للبيع	17,133	1,064
المحول لبيان الدخل نتيجة بيع استثمارات متاحة للبيع	9,008	(2,365)
إجمالي دخل شامل آخر	32,129	11,209
إجمالي الارباح / (الخسائر) الشاملة للسنة	78,663	(226,466)

إن الايضاحات على الصفحات من 23 إلى 34 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

	رأس المال	علاوة إصدار	إحتياطي إجباري	إحتياطي إختياري	إحتياطي التغير في القيمة العادلة	خسائر مرحلة	مجموع حقوق الملكية
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2012	20,000,000	750,000	376,974	376,974	62,225	(4,911,877)	16,654,296
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة	-	-	-	-	11,209	(237,675)	(226,466)
الرصيد في 31 ديسمبر 2012	20,000,000	750,000	376,974	376,974	73,434	(5,149,552)	16,427,830
الرصيد في 1 يناير 2013	20,000,000	750,000	376,974	376,974	73,434	(5,149,552)	16,427,830
إجمالي الربح الشامل للسنة	-	-	-	-	32,129	46,534	78,663
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	20,000,000	750,000	376,974	376,974	105,563	(5,103,018)	16,506,493

إن الايضاحات على الصفحات من 23 إلى 34 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

	إيضاح	2013 دينار كويتي	2012 دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
ربح / (خسارة) السنة		46,534	(237,675)
تعديلات لـ:			
الإستهلاك والأطفاء		49,963	57,316
أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع		(10,115)	(18,822)
انخفاض قيمة إستثمارات متاحة للبيع		–	167,876
توزيعات نقدية		(41,478)	(18,631)
إيرادات ودائع لأجل		(3,841)	(6,958)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		46,232	33,160
		87,295	(23,734)
الحركة على رأس المال العامل:			
النقص / (الزيادة) في مدينون وأرصدة مدينة أخرى		34,787	(54,130)
الزيادة / (النقص) في دائنون وأرصدة دائنة أخرى		44,538	16,387
مكافأة نهاية خدمة الموظفين المدفوعة		(12,386)	(6,903)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الانشطة التشغيلية		154,234	(68,380)
الأنشطة الإستثمارية			
المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات		(24,005)	(12,116)
المدفوع لشراء برامج كمبيوتر		(3,000)	(6,477)
المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع		(20)	(40,245)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		77,033	43,457
ودائع لأجل		(202,847)	156,344
توزيعات نقدية مستلمة		41,478	18,631
إيرادات ودائع لأجل مستلمة		3,841	6,958
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الانشطة الإستثمارية		(107,520)	166,552
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		46,714	98,172
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		117,171	18,999
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	11	163,885	117,171

إن الايضاحات على الصفحات من 23 إلى 34 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة كي أي سي للوساطة المالية (الشركة) كشركة مساهمة كويتية مقفلة بموجب عقد تأسيس رقم 2072 جلد 1 بتاريخ 29 مارس 2006 وتم قيدها في السجل التجاري تحت رقم 113174 بتاريخ 29 مارس 2006.

أغراض الشركة:-

- القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبول تداولها في سوق الكويت للأوراق المالية.
- استثمار أموالها والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأسمالها أو احتياطياتها في أسهم استثمار طويلة الأجل.
- شراء عقارات لاستعمالها كمكاتب أو سكن لموظفيها.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال أعلاه في دولة الكويت وفي الخارج بصفة اصلية أو بالوكالة.
يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

مركز الشركة ومحلها القانوني في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل في سوق الكويت للأوراق المالية الكويت ص.ب 26502 صفاة – 13086 الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 12 مارس 2014 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين. إن مساهمي الشركة لهم الحق في تعديل هذه البيانات المالية في الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

تم إصدار قانون الشركات في 26 نوفمبر 2012 بموجب المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 ("قانون الشركات") الذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 29 نوفمبر 2012 والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960 وتم تعديل قانون الشركات لاحقاً في 27 مارس 2013 بموجب المرسوم بقانون رقم 97 لسنة 2013 ("المرسوم").

ووفقا للمادة رقم (2) و(3) من المرسوم، فإن اللائحة التنفيذية التي تم إصدارها من قبل وزير التجارة والصناعة بتاريخ 29 سبتمبر 2013 و نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 أكتوبر 2013 تحدد الأساس والقواعد التي تطبقها الشركة في توفيق أوضاعها طبقا لأحكام قانون الشركات والتعديلات اللاحقة خلال سنة من تاريخ النشر.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2013

طبقت الشركة المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة التالية خلال السنة:

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2012)**

تبقي التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 على خيار عرض الربح أو الخسارة أو الإيرادات الشاملة الأخرى إما في بيان واحد أو في بيانين مستقلين متتاليين: ومع ذلك، تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 إجراء إفصاحات إضافية في جزء الإيرادات الشاملة الأخرى حيث يتم تصنيف بنود الإيرادات الشاملة الأخرى إلى فئتين: (أ) البنود التي لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة؛ و (ب) البنود التي يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة عند الوفاء ببعض الشروط. يتطلب توزيع ضريبة الدخل على بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على نفس الأساس. لم تؤثر هذه التعديلات على المركز المالي أو أداء الشركة عند تطبيقها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. سيتم تعديل عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بناءً على ذلك عند تطبيقها في الفترات المحاسبية المستقبلية.

- **المعيار الدولي للتقارير المالية 13، قياس القيمة العادلة" (ساري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013)**

يبين المعيار الدولي للتقارير المالية 13 إطار عمل تحديد قياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة، عندما تكون قياسات و/أو إفصاحات القيمة العادلة مطلوبة أو مسموح بها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ونتيجة لذلك، فإن الإرشادات والمتطلبات المتعلقة بقياس القيمة العادلة التي تم وضعها سابقا بالمعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى قد تم نقلها الآن إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 13.

في حين كانت هناك بعض عمليات إعادة الصياغة للإرشادات السابقة، فقد أجريت بعض التغيرات القليلة لمتطلبات قياس القيمة العادلة السابقة. بدلا من ذلك، فإن الهدف من المعيار الدولي للتقارير المالية 13 هو توضيح غرض القياس والملاءمة بين متطلبات الإفصاح وتحسين عملية التناسق عند تطبيق قياس القيمة العادلة.

لا يؤثر المعيار الدولي للتقارير المالية 13 بشكل مادي على أي من قياسات القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات الشركة، مع اقتصار التغيرات على العرض والإفصاح، وبالتالي فإنه لا يؤثر على المركز المالي أو أداء الشركة.

إضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية بدون أثر رجعي، وبالتالي فإنه لم يتم عرض الإفصاحات المقارنة.

ب) **معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد**

لم تقم الشركة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013:

- **المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية (2009)" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015)**

يتناول المعيار تصنيف وقياس وتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في نوفمبر 2009 وأكتوبر 2010. وهو يحل محل تلك الأجزاء الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تصنيف الموجودات المالية إلى فئتين للقياس: ما يتم قياسها بالقيمة العادلة وتلك التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تحديد ذلك عند الاعتراف الأولي. يعتمد التصنيف على نموذج أعمال الشركة الخاصة بإدارة أدواتها المالية وخصائص التدفقات النقدية المتعاقد عليها الخاصة بالأداة. بالنسبة للمطلوبات المالية، يحتفظ المعيار بمعظم متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39. التغير الرئيسي هو أن، في حالات الأخذ بخيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية، فإن الجزء من التغير في القيمة العادلة بسبب مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة ذاتها يتم تسجيله في إيرادات شاملة أخرى بدلا من بيان الدخل، ما لم يؤدي ذلك إلى عدم مطابقة محاسبية.

إن الشركة بصدد القيام بتقييم التأثير الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وينوي تطبيقه في تاريخ أقصاه الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015.

- **المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (2013)" (محاسبة التحوط والتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9، والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 ومعيار المحاسبة الدولي 39) (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015)**

يضع إصدار معدل من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتضمن متطلبات معدلة تتمثل في قسم جديد في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ، نموذجا جديدا لمحاسبة التحوط تم تصميمه كي يتفق بشكل وثيق بكيفية إجراء المنشآت لأنشطة إدارة المخاطر عند التحوط من التعرض للمخاطر المالية وغير المالية. كما يسمح للمنشأة بتطبيق فقط المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (2010) الخاصة بعرض الأرباح والخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة دون تطبيق المتطلبات الأخرى للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، مما يعني إمكانية عرض الجزء من التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة في الدخل الشامل الآخر بدلا من عرضه ضمن الربح أو الخسارة.

كما يلغي الإصدار المعدل كذلك تاريخ السريان الإلزامي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (2013)، والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (2010)، والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (2009)، تاركا تاريخ السريان مفتوحا لحين الانتهاء من انخفاض القيمة ومتطلبات التصنيف والقياس. بغض النظر عن إلغاء تاريخ السريان، يظل كل معيار متاحا للتطبيق.

إن الشركة بصدد القيام بتقييم التأثير الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وينوي تطبيقه في تاريخ أقصاه الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015.

3. السياسات المحاسبية الهامة

3.1 بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية.

3.2 اسس الإعداد

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وقد تم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء القياس بالقيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة.

وفيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية:

3.3 اصول غير ملموسة

يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة مبدئياً بالتكلفة المتمثلة في المبلغ المدفوع للحصول على الأصول غير الملموسة، ولاحقاً للإعتراف المبدئي يتم إظهارها بالتكلفة ناقصاً أي هبوط في القيمة.

يتم معاملة الأصول غير النقدية المحددة المدة المقتناة، المتعلقة بالأعمال والتي يتوقع أن ينتج عنها منافع مستقبلية، كموجودات غير ملموسة. يتم إدراج الأصول غير الملموسة التي لها عمر إنتاجي محدد بالتكلفة ناقصاً الإطفاء وخسائر الانخفاض في القيمة، لا يتم إطفاء الموجودات الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد، ويتم إختبارها سنوياً لتحديد ما إذا كان هناك هبوط في القيمة.

3.4 انخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة

بتاريخ كل بيان مركز مالي تجري الشركة مراجعة للقيم الدفترية لأصولها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك دلالة على إنخفاض قيمة هذه الأصول. فإن وجدت تلك الدلالة ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل وذلك لتحديد مدى مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة (ان وجدت)، وفي الحالات التي لا يمكن تحديد القيمة القابلة للاسترداد لكل اصل على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي لها الاصل. وعندما يمكن توفير اسس معقولة ومتسقة للتوزيع فإن أصول الشركة يتم توزيعها ايضا على أفراديات الوحدات المولدة للنقد او بخلاف ذلك يتم توزيعها على مجموعة اصغر من الوحدات المولدة للنقد التي من الممكن ان تحدد لها اسس معقولة ومتسقة للتوزيع.

يتم إجراء اختبار سنوي للاصول غير الملموسة التي لها اعمار انتاجية غير محددة وكذلك للاصول غير الملموسة التي لم تصبح جاهزة للاستخدام، وإن وجدت دلالة على ان اصلا من المحتمل ان قيمته قد انخفضت يتم تقدير قيمته القابلة للاسترداد.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، وعند تقدير قيمة الاستخدام فإنه يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم.

يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة بالأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

اذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لاصل (او الوحدة المولدة للنقد) بأقل من القيمة الدفترية فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاصل (الوحدة المولدة للنقد) الى القيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف حالاً بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل، وعند استرداد خسائر انخفاض القيمة للأصل مستقبلا، فإنه يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) الى قيمته القابلة للاسترداد المعدلة بحيث لاتزيد قيمته الدفترية التي تم زيادتها عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة للاصل (الوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة.

يتم الاعتراف باسترداد خسارة الانخفاض في القيمة حالاً في بيان الدخل.

3.5 ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات، بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول ذات العلاقة على أساس القسط الثابت اعتبارا من تاريخ جاهزية الأصول للاستخدام في الغرض المحدد لها. وفي نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك ويتم المحاسبة عن أي تغيرات في التقديرات على أسس مستقبلية. إن الصيانة والتصليحات والاستبدالات والتحسينات غير المهمة للأصول يتم ادراجها كمصاريف عند تكبدها ويتم رسملة التحسينات والإستبدالات المهمة للأصول، يتم إحتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات بمبلغ الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويعترف به في بيان الدخل في الفترة التي حدث فيها.

3.6 الاستثمارات

استثمارات متاحة للبيع

تصنف الشركة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي هي ليست للمتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كاستثمارات متاحة للبيع وتدرج بالقيمة العادلة. يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في بيان الدخل الشامل الآخر وضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية باستثناء خسائر انخفاض القيمة، وعند استبعاد الاستثمار أو عندما يتأكد من انخفاض قيمته فإنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة، التي تم إثباتها سابقا في بيان الدخل الشامل الآخر من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل ويظهر كتعديل إعادة تصنيف ضمن بيان الدخل الشامل الآخر.

3.7 انخفاض قيمة الاصول المالية

يعتبر الأصل المالي قد انخفضت قيمته إذا كانت قيمته الدفترية أكبر من المبلغ المتوقع استرداده، بتاريخ كل بيان مركز مالي يتم إجراء تقدير فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن يكون أصل مالي محدد أو مجموعة أصول متشابهة قد انخفضت قيمتها. وإذا توفر مثل ذلك الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة للمبلغ المتوقع استرداده استناداً إلى إحتساب صافي التدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بسعر الفائدة الأصلي ويتم الإعتراف بأي انخفاض في القيمة في بيان الدخل.

3.8 الذمم المدينة

الذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة وغير مسعرة في سوق نشط. يتم قياس الذمم المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

3.9 النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل من نقد بالصندوق وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك ونقد لدى محافظ استثمارية وودائع لأجل.

3.10 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص في بيان المركز المالي عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو متوقع نتيجة حدث سابق ومن المحتمل إن يتطلب ذلك تدفقاً خارجياً للمنافع الاقتصادية لتسديد الالتزام ومن الممكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. فإذا كان التأثير مادياً يتم تحديد المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال وأينما كان ملائماً للمخاطر المحددة بالالتزام.

3.11 الأدوات المالية

يتم إثبات الأصل أو الالتزام المالي عندما تصبح الشركة طرفاً تعاقدياً في تلك الأداة المالية.

يتم استبعاد إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عند تحويل كل المخاطر والمنافع الجوهرية لهذه الموجودات المالية.

يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام أو سداده، أو إلغاؤه أو نفاذه.

3.12 الإلتزامات المالية

تتضمن المطلوبات المالية للشركة ذمم دائنة تجارية وذمم دائنة أخرى. تقاس المطلوبات المالية لاحقا بالتكلفة المطفأة.

3.13 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل الكويتي وعقود الموظفين. إن هذا الالتزام، غير الممول، يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة الإنهاء غير الطوعي لخدمات الموظفين بتاريخ بيان المركز المالي ويقارب القيمة الحالية للالتزام النهائي.

3.14 ترجمة العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المركز المالي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق أسعار الصرف ضمن نتائج السنة.

3.15 تحقق الإيراد

يتم إثبات الإيرادات من عمولات التداول عند إتمام العملية. يتم الاعتراف بالأرباح المحققة للإستثمارات عند اتمام عملية البيع.

يتم الإعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في استلامها.

يتم الإعتراف بإيرادات الودائع على أساس مبدأ الإستحقاق.

3.16 توزيعات الارباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الارباح كالتزام في بيان المركز المالي في الفترة التي يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

3.17 الأحكام المحاسبية الهامة وعدم التأكد من التقديرات

الأحكام المحاسبية

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للشركة استخدمت الإدارة الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. وأهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

انخفاض قيمة الاستثمارات

تعامل الشركة الاستثمارات المتاحة للبيع على أنها قد انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاضاً هاماً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من التكلفة. إن تحديد ما هو "مهم" أو "فترة طويلة" يتطلب حكماً هاماً.

وبالإضافة إلى ذلك تقيم الشركة، من ضمن عوامل أخرى، التغير العادي في سعر السهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة .

تصنيف الاستثمارات

في تاريخ اقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة تصنيف تلك الاستثمارات إما بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات على أنها بغرض المتاجرة إذا كان الغرض من اقتنائها هو تحقيق ربح منها في الأجل القصير. عندما لا يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات بغرض المتاجرة ولكن يتاح بسهولة الوثوق بالقيمة العادلة، وأن التغير في القيمة العادلة يتم التعامل معه كجزء من بيان الدخل، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. إن كافة الاستثمارات الأخرى يتم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات المستقبلية والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية، والتي لها خطر جوهري يتسبب في تسويات مادية لحسابات الموجودات والالتزامات بالبيانات المالية للسنة القادمة قد تم شرحها فيما يلي:

تقييم استثمار أدوات حقوق الملكية غير المسعرة

يعتمد تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة على إحدى معاملات السوق الحديثة التالية:
معاملات السوق التي تتم على أسس تجارية بحتة.
القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بشكل جوهري.
التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بمعدلات حالية مطبقة على بنود ذات شروط وسمات مخاطر مشابهة.

نماذج التقييم الأخرى

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديرا هاما.

العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة

تقوم الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر الذي خلاله يتم استهلاك موجوداتها الملموسة. إن إدارة الشركة على قناعة بأن تقديرات العمر الإنتاجي لهذه الموجودات ملائمة.

4. أصل غير ملموس

يتمثل هذا البند بشراء مكتب للوساطة المالية في سوق الكويت للأوراق المالية بمبلغ 20,000,000 دينار كويتي. بتاريخ 2 فبراير 2006 تم الحصول على موافقة من سوق الكويت الأوراق المالية على شراء الشركة لترخيص مكتب الوساطة من طرف ذي صلة. قامت الادارة باجراء دارسة لاختبار فيما اذا كانت هنالك هبوط في القيمة.

5. مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة

تتطلب تعليمات سوق الكويت للأوراق المالية مشاركة شركات الوساطة المالية في رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة الذي يدار من قبل السوق.

استثمرت الشركة مبدئياً في هذا النظام مبلغ 337,811 دينار كويتي، وقد أنشيء هذا النظام لضمان عمليات الوساطة التي تتم على الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بموجب قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) بتاريخ 5 يونيو 2002. إن الغرض من هذا النظام هو الحد من الآثار المترتبة على الإخفاق أو التأخير في الوفاء بنتائج المعاملات التي تتم من خلال الوسطاء المعتمدين لدى السوق، وطبقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، بتاريخ 30 نوفمبر 2004، فإن رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة قد أصبح 10,000,000 دينار كويتي، وقد تم سداد رأس المال بالكامل. وفقاً لقرار لجنة سوق الكويت للاوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 فإن الرصيد الصافي لنظام ضمان عمليات الوساطة سيتم توزيعه عند انتهاء الغرض من النظام على المشاركين فيه كل بنسبة مشاركته في النظام، كما ترد لكل مشارك في نظام ضمان عمليات الوساطة نسبة ما شارك به وفقاً لقيمتها الدفترية حسب آخر تقرير مدقق للمركز المالي إذا انتهت علاقة شركة الوساطة المشاركة في هذا النظام لسوق الكويت للأوراق المالية.

إن الحركة على هذا البند خلال السنة كالآتي:

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
مبلغ المشاركة من قبل الشركة في النظام	392,705	380,195
إعادة تقييم الحصة بالقيمة العادلة	5,988	12,510
	398,693	392,705

6. ممتلكات ومعدات

	أثاث	معدات	مواقف سيارات	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
التكلفة				
الرصيد في 1 يناير 2012	74,780	63,926	1,200	139,906
إضافات	7,790	4,326	-	12,116
الرصيد في 1 يناير 2013	82,570	68,252	1,200	152,022
إضافات	691	23,314	-	24,005
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	83,261	91,566	1,200	176,027
الإستهلاك المتراكم				
الرصيد في 1 يناير 2012	67,220	45,270	1,089	113,579
المحمل على السنة	4,556	10,802	110	15,468
الرصيد في 1 يناير 2013	71,776	56,072	1,199	129,047
المحمل على السنة	4,114	8,820	-	12,934
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	75,890	64,892	1,199	141,981
القيمة الدفترية				
في 31 ديسمبر 2013	7,371	26,674	1	34,046
في 31 ديسمبر 2012	10,794	12,180	1	22,975
معدل الإستهلاك السنوي	% 20	% 20	% 20	

7. برامج كمبيوتر

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
التكلفة		
الرصيد في 1 يناير	216,324	178,721
إضافات	6,477	37,603
الرصيد في 1 يناير	222,801	216,324
إضافات	3,000	6,477
الرصيد في 31 ديسمبر	225,801	222,801
الاطفاء المتراكم		
الرصيد في 1 يناير	97,464	54,590
المحمل على السنة	41,848	42,874
الرصيد في 1 يناير	139,312	97,464
المحمل على السنة	37,029	41,848
الرصيد في 31 ديسمبر	176,341	139,312
القيمة الدفترية		
في 31 ديسمبر	49,460	83,489
معدل الإطفاء السنوي	%20	%20

8. إستثمارات متاحة للبيع

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
إستثمار في أسهم محلية مسعرة	407,474	407,213
إستثمارات في أسهم محلية غير مسعرة	-	43,492
إستثمارات في اسهم أجنبية غير مسعرة	124,720	122,246
	532,194	572,951

إن الإستثمارات المتاحة للبيع (أسهم محلية مسعرة فقط) مدارة من قبل طرف ذي صلة (إيضاح 18).

الحركة على بند إستثمارات متاحة للبيع خلال العام:

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد كما في 1 يناير	572,951	726,518
إضافات	20	40,245
مبيعات	(66,918)	(27,000)
هبوط في القيمة	-	(167,876)
التغير في القيمة العادلة	26,141	1,064
	532,194	572,951

9. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
مستحق من عملاء	89,923	75,753
عمولات مستحقة	49,133	110,252
مدفوعات مقدمة	26,596	20,565
تأمينات مستردة	4,410	4,410
ذمم موظفين	27,754	21,623
خطابات ضمان	50,000	50,000
	247,816	282,603

10. ودائع لأجل

بلغ متوسط الفائدة الفعلي على الودائع لأجل 1.175 % سنوياً (1.771 % كما في 31 ديسمبر 2012) وتستحق هذه الودائع خلال ستة شهور من تاريخ ايداعها.

11. النقد والنقد المعادل

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
أرصدة حسابات جارية لدى البنوك	88,626	93,111
النقد لدى محافظ استثمارية	75,259	24,060
	163,885	117,171

12. رأس المال

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 20,000,000 دينار كويتي موزع على 200,000,000 سهم ، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية.

13. علاوة إصدار

تتمثل علاوة الإصدار والبالغة 750,000 دينار كويتي، في المبلغ المستلم زيادة عن القيمة الأسمية للأسهم لدى إصدار رأس المال.

14. إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10 % من ربح السنة إلى الإحتياطي الإجباري إلى أن يبلغ رصيد الإحتياطي 50 % من رأس المال المدفوع.

إن توزيع الإحتياطي الإجباري محدد في توزيع أرباح تصل إلى 5 % من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بتأمين هذا الحد. لم يتم التحويل لهذا الاحتياطي حيث لدى الشركة خسائر متراكمة.

15. إحتياطي إختياري

يقتطع نسبة مئوية تخصص لحساب الإحتياطي الإختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة، ويوقف هذا الإقتطاع بقرار من الجمعية العامة بناءاً على إقتراح مجلس الإدارة.لم يتم تحويل لهذا الاحتياطي حيث لدى الشركة خسائر متراكمة.

16. دائنون وأرصدة دائنة اخرى

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
ذمم دائنة تجارية	75,625	14,791
إجازات الموظفين المستحقة	57,218	52,346
مصاريف مستحقة	27,680	52,893
أخرى	6,502	2,457
	167,025	122,487

17. توزيعات أرباح نقدية

يتألف هذا البند كما يلي:

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
توزيعات أرباح نظام ضمان عمليات الوساطة	23,000	–
توزيعات أخرى	18,478	18,631
	41,478	18,631

18. مصاريف عمومية وإدارية

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
أتعاب ومزايا الإدارة العليا	50,924	50,470
تكاليف موظفين	376,053	339,726
اشتراكات	32,381	30,731
إيجارات	64,968	63,218
ترخيص مزاولة مهنة	66,672	–
اعلانات	6,050	4,530
عمولات وسطاء	29,699	8,265
أخرى	101,214	106,931
	727,961	603,871

19. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
بيان المركز المالي		
استثمارات متاحة للبيع مدارة بواسطة احد المساهمين الرئيسين	407,474	407,213
نقد لدى محافظ إستثمارية مدارة بواسطة أحد المساهمين الرئيسيين	75,259	24,060
بيان الدخل		
مزايا ورواتب الإدارة العليا	50,924	50,470
مكافأة أعضاء مجلس الادارة	11,500	–

20. المخاطر المالية وإدارة رأس المال

أ) ادارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف الشركة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة الشركة في الاستمرار في النشاط ككيان مستمر وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين من خلال تسعير المنتجات والخدمات بما يتفق مع مستوى المخاطر المأخوذة. تحدد الشركة مبلغ رأس المال تناسبياً مع الخطر. تدير الشركة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الموجودات ذات العلاقة. من أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن الشركة يمكنها القيام بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم رأس مال جديدة أو بيع موجودات بهدف تخفيض الدين.

ب) فئات الأدوات المالية

	2013	2012
	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات المالية		
مستحق من عملاء	89,923	75,753
خطابات ضمان	50,000	50,000
ودائع لأجل	407,161	204,314
النقد والنقد المعادل	163,885	117,171
إستثمارات متاحة للبيع	532,194	572,951
المطلوبات المالية		
ذمم دائنة تجارية	75,625	14,791

ت) مخاطر الإئتمان

مخاطر الائتمان هو مخاطر أن يفشل احد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته محققا خسارة مالية للطرف الأخر. تتم مراقبة سياسة الائتمان على أسس مستمرة. وتهدف الشركة إلى تجنب التركيز الائتماني للمخاطر في أفراد أو مجموعة من العملاء في موقع محدد أو نشاط معين. ويتأتى ذلك من خلال تنويع نشاطات الإقراض والحصول على الضمانات أينما كان ذلك ملائما. ان مبلغ التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان لا تختلف ماديا عن القيم الدفترية لها في البيانات المالية.

20. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمه)

ث) مخاطر أسعار حقوق الملكية

إن مخاطر سعر حقوق الملكية هي مخاطر تذبذب الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار حقوق الملكية. إن الأدوات المالية التي يحتمل أن تعرض الشركة لمخاطر حقوق الملكية تتألف بشكل رئيسي من استثمارات متاحة للبيع. تدير الشركة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها على أساس توزيعات الأصل المحددة مسبقا على فئات متعددة والتقييم المستمر لظروف السوق والاتجاهات وتقدير الإدارة لتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات في القيمة العادلة للتغيرات المحتملة في أسعار حقوق الملكية بشكل معقول مع ثبات كل المتغيرات الأخرى. من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في أسعار حقوق الملكية مساوي ومقابل لتأثير الزيادة الموضحة أدناه.

	التغير في السعر	التأثير على حقوق الملكية	
		2013	2012
		دينار كويتي	دينار كويتي
استثمارات متاحة للبيع	+ 5 %	26,610	28,647

ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا يكون بمقدور الشركة تسديد مطلوباتها عند استحقاقها. تقع المسئولية النهائية في إدارة مخاطر السيولة على مجلس الإدارة الذي وضع إطاراً ملائماً لإدارة مخاطر السيولة وذلك لإدارة التمويل قصير وطويل الأجل للشركة بالإضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الإحتفاظ باحتياطيات مناسبة بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومقارنة سجل استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

ح) مخاطر معدل الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي خطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في اسعار الفائدة في السوق. الشركة غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة.

21. الإجتماع السنوي للمساهمين

أعتمد المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية التي انعقدت بتاريخ 5 يونيو 2013 البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 وعدم توزيع ارباح عن نفس السنة، ودفع مكافأة لأعضاء مجلس الادارة مبلغ 11,500 دينار كويتي.

أوصى مجلس الإدارة للجمعية العامة التي ستعقد لاحقا عدم توزيع ارباح عن السنة المنتهيه في 31 ديسمبر 2013 .

22. التزامات طارئة

يتمثل هذا البند في خطاب ضمان بقيمة 50,000 دينار كويتي صادر لصالح سوق الكويت للأوراق المالية كما في 31 ديسمبر 2013 (50,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2012) وذلك لمزاولة أعمال الوساطة المالية.

شركة كي آي سي للوساطة المالية
ش.م.ك (مقفلة)

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	15-14
بيان المركز المالي	16
بيان الدخل	17
بيان الدخل الشامل	18
بيان التغيرات في حقوق الملكية	19
بيان التدفقات النقدية	20
إيضاحات حول البيانات المالية	32-21